

Distr.: General
26 September 2005
Arabic
Original: English



التقرير التاسع عشر للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٩٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقراره ١٥٦٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الذي بموجبه طلب المجلس إلى إطلاعه بانتظام على التطورات الحاصلة في منطقة البعثة. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقديم تقريره السابق المؤرخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (S/2005/506) إلى المجلس.

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز قدر كبير من التقدم في عملية تسجيل الناخبين للانتخابات، إلى جانب بعض التقدم في إدماج الوحدات العسكرية، وتدريب الشرطة الوطنية الكونغولية. وأدى تزايد التعاون فيما بين الأحزاب الكونغولية الممثلة في الحكومة الانتقالية إلى تعزيز تنسيق السياسات بشأن التحديات الرئيسية في العملية الانتقالية، بما في ذلك الانتخابات، وإصلاح الجيش والشرطة، والتهديد الأمني الذي يمثله استمرار وجود الجماعات الأجنبية المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما حدث بعض التحسن في العلاقات عموماً بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول المجاورة.

٣ - ومن الأحداث البارزة إجراء عدد من التعيينات الإضافية في الإدارة المحلية بموجب ثلاثة مراسيم رئاسية صدرت خلال شهري تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر. بيد أن التعيينات في مناصب رؤساء البلديات في عدد من المدن الهامة - بما فيها لوبومباشي، وبوكافو، وتشيكابا، وليكاسي - لم تحدث بعد نظراً لعدم التوصل إلى توافق في الآراء داخل الحكومة الانتقالية.

وأجري المزيد من التعيينات في المؤسسات العامة بموجب مرسوم رئاسي صدر في ٣ آب/أغسطس. إلا أن مخاوف أثرت من أن كثيرا من المعينين ليس لديهم ما يكفي من الخبرة في إدارة المؤسسات العامة. وفي غضون ذلك، يتعين إجراء تعيينات من بين الأحزاب الموقعة على الاتفاق الشامل الجامع في دائرتي الاستخبارات المدنية والمهجرة بغية تعزيز قدرة الحكومة الانتقالية على مراقبة المناطق الحدودية، لا سيما في إيتوري وكيفوس.

٤ - والنساء من أجل مقاطعة العملية الانتخابية الصادرة عن الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي الذي يدعي أن وزارة الداخلية لم تقم بتسجيله كحزب سياسي على النحو الصحيح تظل تسبب التوتر في كاتانغا وكاسايس، حيث احتج مناصرو الاتحاد على أنشطة تسجيل الناخبين. وحتى الآن لم تثمر الجهود المبذولة لإقناع قادة الاتحاد بالانضمام إلى العملية الانتخابية.

٥ - وواصلت اللجان المشتركة المعنية بالتشريعات الأساسية، إصلاح القطاع الأمني، والانتخابات أعمالها. وبناء على طلب الحكومة الانتقالية، أحال ممثلي الخاص يوم ٢٥ آب/أغسطس، نيابة عن اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية، ورقة مفاهيم إلى الرئيس كابيلا بشأن إنشاء لجنة مشتركة رابعة لمعالجة مسائل الحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية.

جدول الأعمال التشريعي

٦ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، قدمت اللجنة المشتركة المعنية بالتشريعات الأساسية مشروع قانون الانتخابات إلى البرلمان الذي أحاله إلى الحكومة الانتقالية. وشجع كل من اللجنة المشتركة واللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية الحكومة على الإسراع باستعراض مشروع القانون واعتماده وإحالته إلى البرلمان. كذلك دعت اللجنة الدولية إلى عقد جلسة استثنائية للبرلمان لاستعراض مشروع القانون؛ إلا أن الدورة لن تعقد حتى تشرين الأول/أكتوبر فيما يبدو.

٧ - ومن شأن اعتماد البرلمان لقانون الانتخابات أن يمكن اللجنة الانتخابية المستقلة من وضع الجدول الزمني الانتخابي والمضي قدما في تنظيم الانتخابات. وينبغي أن يعتمد البرلمان أيضا بدون إبطاء تشريعات أساسية متبقية أخرى، بما في ذلك تشريعات بشأن العفو العام، ومركز القضاة، وتمويل الأحزاب السياسية، فضلا عن تنظيم الجهاز القضائي، قبل إجراء الانتخابات.

العملية الانتخابية

٨ - امتد تسجيل الناخبين تدريجياً ليشمل المقاطعات منذ بدايته في كينشاسا في ٢٠ حزيران/يونيه. وحتى ١٧ أيلول/سبتمبر، تم تسجيل أكثر من ١١ مليون ناخب، بما في ذلك ٢,٩ مليون في كينشاسا، من جملة الناخبين الذين يقدر عددهم بما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ مليوناً. ومن المقرر أن ينتهي تسجيل الناخبين في جميع أنحاء البلد في ٢٥ أيلول/سبتمبر؛ إلا أن المواعيد النهائية للتسجيل قد تم تمديدتها في عدة مناطق، مثل ما حدث في كاتنغا وكاسايس، وذلك يرجع بصفة رئيسية إلى الصعوبات اللوجستية التي واجهت اللجنة الانتخابية المستقلة وبطء تسجيل الناخبين.

٩ - ووفر المجتمع الدولي دعماً هاماً ضخماً للعملية الانتخابية، بما في ذلك دعمها بمعالجة عجز الميزانية. ومع ذلك، بلغت التبرعات المعلنة من المانحين لميزانية الانتخابات حتى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٧٤ مليون دولار، لم يستلم منها سوى ١٦٥ مليون دولار. وفي غضون ذلك، صرفت الحكومة الانتقالية ١٣ مليون دولار من جملة الـ ٤٠ مليون دولار التي تعهدت بها للدعم المباشر للجنة الانتخابية المستقلة في ميزانتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

العلاقات الإقليمية

١٠ - في ١٠ آب/أغسطس، التقى آزارياس رويروا نائب الرئيس بالرئيس يويري موسفيني رئيس أوغندا في كمبالا بشأن مسألة الجماعات المسلحة التي تمارس نشاطها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك بشأن مسائل أخرى تمم البلدين. وعقب ذلك أعلنت حكومة أوغندا في ٢٣ آب/أغسطس، وفيما يمثل خطوة طيبة طال انتظارها، أن ستة من قادة الجماعات المسلحة في إيتوري المرتبطة بالحركة الثورية الكونغولية يعتبرون أشخاصاً غير مرغوب فيهم، وطردتهم من أوغندا. وفي غضون ذلك، لا تزال الحكومة الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تنظر في إصدار أوامر قبض دولية ضد قادة الجماعات المسلحة في إيتوري.

١١ - ومن ٢٤ إلى ٢٥ آب/أغسطس، اجتمع مسؤولون كبار من الكونغو، ورواندا، وأوغندا في كيغالي في إطار اللجنة الثلاثية التي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدور الميسر لأعمالها. وحضر الاجتماع بصفة مراقبين ممثلون لكل من بوروندي ولجنة الاتحاد الأفريقي ورئاسة الاتحاد الأوروبي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب المشاركون عن قلقهم الشديد إزاء عدم قيام جماعة "القوات الديمقراطية لتحرير رواندا" بتزع سلاحها والعودة إلى وطنها، وفقاً لإعلان الجماعة الصادر في روما في ٣١ آذار/مارس. واتفق المشاركون على ضرورة إبقاء صلات الحكومة الانتقالية مع تلك الجماعة لكفالة تنفيذ

الإعلان، وعلى أن عدم امتثال الجماعة للإعلان بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ستكون له عواقب وخيمة، بما في ذلك فرض الجزاءات. علاوة على ذلك، وافق المشاركون على تصعيد الضغط لترع سلاح الميليشيات العاملة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والتفاوض من أجل إبرام معاهدات ثنائية لتبادل المجرمين من قادة الميليشيات المتبقين.

١٢ - وفي غضون ذلك، أحرز مزيد من التقدم صوب إنشاء خلية مشتركة للمعلومات الاستخباراتية في إطار الآلية الثلاثية. وفي يومي ١٦ و ١٧ آب/أغسطس، زار وفد من الولايات المتحدة كيسانغاني، مصحوبا بضباط عسكريين من رواندا وأوغندا والكونغو، لتقييم التقدم المحرز في إنشاء الخلية. وتقوم الولايات المتحدة بدور قيادي في تدريب الأفراد الكونغوليين والروانديين والأوغنديين وأفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين ستتألف منهم الخلية. وستيسر تلك الخلية تبادل المعلومات الاستخباراتية فيما بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا بشأن المسائل المتصلة بأنشطة الجماعات المسلحة، ليستخدمها قادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في العمليات بالجزء الشرقي من البلد، وستمثل تدييرا من تدابير بناء الثقة فيما بين البلدان الثلاثة.

١٣ - ومرة أخرى استعرضت اللجنة الثلاثية التقدم المحرز في هذا المجال وفي مجالات أخرى، وذلك في اجتماعها المعقود يوم ١٦ أيلول/سبتمبر على المستوى الوزاري على هامش الدورة الستين للجمعية العامة الذي أصبحت فيه بوروندي عضوا مشاركا بالكامل في اللجنة التي ستسمى الآن اللجنة الثلاثية زائدا واحدا. كما ناقش الاجتماع سُبل ووسائل زيادة الضغط على الجماعات المسلحة الأجنبية والخطوات التي يتعين على الدول المشاركة والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن اتخاذها في هذا الصدد.

١٤ - وواصلت البلدان الأساسية في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المعقود تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مناقشاتها بشأن المشاريع والبرامج ذات الأولوية التي ستعتمد خلال مؤتمر القمة الثاني المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المقرر عقده في ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في نيروبي. ورغم حدوث بعض التحسن في العلاقات الإقليمية وانخفاض حدة التوترات، لم يحدث إنجاز فيما يتعلق بإقامة علاقات دبلوماسية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. علاوة على ذلك، لم تقم أوغندا بعد بتعيين سفير لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثا - تنفيذ ولاية البعثة

الحالة الأمنية

إيتوري

١٥ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية في إيتوري تتسم بالتوتر مع استمرار المليشيات المتبقية في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان المحليين في المناطق التي لا تتواجد فيها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا أنه أحرز تقدم محمود في تسجيل الناخبين في المقاطعة، بتسجيل أكثر من ١,٢ مليون ناخب حتى ١٤ أيلول/سبتمبر من جملة الناخبين الذين يُقدر عددهم بـ ١,٦ مليون ناخب.

١٦ - وظلت العمليات المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة تؤدي دورا هاما جدا في تحسين الحالة الأمنية في إيتوري. وأسفرت العمليات المنتظمة للسيطرة على المنطقة والتطويق والتفتيش عن اعتقال عدد من عناصر المليشيات والاستيلاء على أسلحة وذخائر غير مشروعة، فضلا عن الحد من الهامش المتاح لمناورات جماعات المليشيا. ونفذت إحدى هذه العمليات في ٢٨ آب/أغسطس، في منطقة بوغا التي تبعد ٧٨ كيلومترا جنوب بونيا، حيث تم التحقق من تقارير عن استمرار أنشطة المليشيات وتم تشتيت بعض عناصر المليشيا في المنطقة المحيطة. ويبدو أن العمليات المشتركة بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بمحاذاة الشواطئ الجنوبية لبحيرة ألبرت قد حدت من الأعمال غير المشروعة لتهريب الأسلحة عبر الحدود.

١٧ - ورغم نزع سلاح ٦٠٠ ١٥ من المحاربين السابقين في إيتوري، لا تزال اللجنة الوطنية المكلفة بنزع السلاح وإعادة الإدماج تواجه صعوبات في القيام بمسؤولياتها، لا سيما فيما يتصل بدفع بدلات التسريح للمحاربين السابقين، مما أدى إلى تزايد السخط بينهم. ولا بد من دفع البدلات سريعا وبصورة منتظمة. وفي غضون ذلك، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ برنامج قصير الأجل لإعادة الإدماج يستهدف ٢٠٠ ٥ من المحاربين السابقين والمجتمعات المحلية التي يعاد توطينهم فيها. وقد بدأ العمل في أكثر من ١٢٠ مشروعا من المشاريع المتناهية الصغر تقدر قيمتها بـ ٣,٥ ملايين دولار. إلا أن هذه الأنشطة القصيرة الأجل والكثيفة الأيدي العاملة والمدرة للدخل قد أعيقت بفعل الظروف الأمنية في أجزاء معينة من إقليمي جوغو وإيرومو في المقاطعة، حيث لا تزال بقايا مليشيات إيتوري نشطة. كذلك، يؤدي ضعف قدرات الشركاء المنفذين المحليين وعدم وجود نظام

مصرفي إلى إعاقة التنفيذ الفعال. ورغم تزايد أنشطة البرنامج الإنمائي، فإن قرابة ٤٠ في المائة من المحاربين السابقين في المنطقة لم يتلقوا بعد دعماً مباشراً لإعادة الإدماج. وتقوم اللجنة الوطنية باستعراض مقترحات من أجل برامج إعادة إدماج متوسطة الأجل يتوقع أن يؤدي تنفيذها إلى تحسين الحالة.

١٨ - والإعلان الصادر في ٢٣ آب/أغسطس عن حكومة أوغندا، القائل بأن ستة من قادة الحركة الثورية الكونغولية يعتبرون أشخاصاً غير مرغوب فيهم في إقليم أوغندا، يمثل تطوراً مشجعاً. ومع ذلك، فإن الباقي من قدرة الحركة على تفويض التقدم الملموس في تثبيت الأوضاع في إيتوري يظل مصدراً للقلق لا سيما بالنظر إلى عدم قدرة الحكومة الانتقالية حتى الآن على تقديم قادة الجماعات المسلحة إلى العدالة ومنع تنقلهم من أوغندا وإليها. علاوة على ذلك فإنه، رغم وجود عدد من أكثر قادة الجماعات المسلحة في إيتوري نفوذاً رهن الاحتجاز لدى الحكومة الانتقالية يظل من المهم البدء في اتخاذ الإجراءات القانونية الرسمية ضدّهم دون مزيد من التأخير، وبصفة خاصة ضدّ المتهمين منهم بجرائم حرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

١٩ - ولتيسير الجهود الرامية إلى بسط سلطة الدولة، نظمت البعثة واللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية اجتماعاً في ٢١ آب/أغسطس اتفق فيه ممثلون للحكومة الانتقالية من إيتوري على إنشاء لجنة خاصة لمعالجة المنازعات المتعلقة بالأراضي وتنظيم اجتماع متابعة في بونيا مع قادة المجتمع المحلي.

شمال وجنوب كيفو

٢٠ - ظلت الحالة متوترة في شمال وجنوب كيفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ واصلت السلطات المحلية والبعثة بنشاط متابعة إعلان جماعة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الصادر في ٣١ آذار/مارس بشأن عودة تلك الجماعة إلى رواندا. وفي غضون ذلك، بدأت في ٢١ آب/أغسطس عملية تسجيل الناخبين في المقاطعتين، وسارت العملية عموماً بشكل سلس.

٢١ - وفي شمال كيفو، اشتدت في ٢٦ آب/أغسطس التوترات قرب روتشورو، في أعقاب اشتباكات متكررة بين عناصر من مليشيات مايي - مايي وعناصر سابقة في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما التي لم تشارك بعد في عملية الإدماج. كما أن التأخير المتكرر في عملية الإدماج وتردد بعض الوحدات العسكرية السابقة التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما في الاندماج في الجيش قد ساهما في ازدياد عدم الثقة بين مختلف المجموعات الإثنية في شمال كيفو. وفي ذات الوقت، فإن نزع أسلحة عدد من عناصر

ماي - مايي وتسريحها طوعيا وإدماج البعض منها، بعد التدريب، في القوات المندمجة المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ربما ساعد في تخفيض حدة التوتر في بعض مناطق شمال كيفو. بيد أن تكرار التأخير لآمداد طويلة في دفع مرتبات أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يولد السخط ويزيد من حالات الهروب من خدمة الجيش وخطر التمرد في صفوف القوات.

٢٢ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، نُشر في غوما بيان منسوب إلى الجنرال لوران نكوندا، أحد الجناة الرئيسيين في أزمة بوكافو في أيار/مايو ٢٠٠٤، هدد فيه بإسقاط الحكومة الانتقالية. وردا على ذلك، أصدر مجلس الوزراء مرسوما خاصا في ٢ أيلول/سبتمبر جرد بموجبه السيد نكوندا من رتبته، وأقاله من الجيش، وقرر تقديمه إلى المحاكمة. ومنذ ذلك الحين، اعتقلت السلطات في شمال كيفو العديد من الأشخاص الذين يُدعى أن لهم ارتباطات بكوندا. وفي هذه الأثناء، تنظر البعثة في سُبُل تقديم نكوندا، الذي لا يزال هاربا، إلى العدالة، وذلك بمساعدة من المنطقة العسكرية الثامنة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٣ - وأدت العمليات المشتركة بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو عملياتها المتوازية، بما فيها السيطرة على الجهات، ومهام تطويقها وتفتيشها، وكذلك الدوريات الليلية والنهارية، إلى تحسين الحالة الأمنية في جنوب كيفو. وقد شارك نحو ١٠٠٠ جندي، يؤلفون كتيبتين تابعتين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في واحدة من هذه العمليات في الفترة من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر في جهة حديقة كاهوزي بيغا، وهي جهة تركز القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وتفيد التقارير بأن عناصر تلك القوات قد تشتت في جنوب كيفو، وأن قدرتها على الحركة بحرية في المراكز السكانية ومهاجمة المدنيين أصبحت مقيدة ومع ذلك، لا ينبغي الاستهانة بقدرتها على شن هجمات، لا سيما في ظل محدودية موارد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وضعف تدريبها العسكري وعدم انضباط بعض وحداتها في تلك الجهة وتواطؤها أحيانا مع قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ولا بد لأعضاء لجنة الأطراف الثلاثية إضافة إلى واحد، ومجلس الأمن، أن يخطوا خطوات إضافية، وإذا لم تحترم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الموعد النهائي المحدد لكي تنفذ إعلان روما الصادر في ٣١ آذار/مارس، وهو ٣٠ أيلول/سبتمبر.

كاتنغا

٢٤ - لا تزال مشاكل الحفاظ على القانون والنظام تساهم في هشاشة الحالة الأمنية في بعض جهات كاتنغا، حيث لم تتمكن الحكومة الانتقالية من إقامة آليات أمنية فعالة لحماية

المدنيين. وعلى الرغم من النداءات التي أطلقها الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي لمقاطعة عملية تسجيل الناخبين، سارت العملية في كاتنغا بصورة سلمية عموماً.

٢٥ - وفي شمال ووسط كاتنغا، رفضت أغلبية قادة مايي - مايي حتى الآن الانضمام إلى عملية الإدماج، ولا يزال الخروج على القانون يسود عشرة مناطق من مناطق كاتنغا الإحدى والعشرين. ولا تزال هناك درجة عالية من التوتر، لا سيما في شمال شرق كاتنغا حيث وقعت اشتباكات كثيرة بين وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومجموعات من مليشيات مايي - مايي. ففي يومي ١٠ و ١١ آب/أغسطس، تبادلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية النار مع مجموعة من مايي - مايي قرب منجم لونغا للذهب، على مبعده نحو ٢٠٠ كيلومتر من كالييمي، وسيطرت القوات المسلحة على تلك الجهة. ومع ذلك، فإن من المشكوك فيه تتمكن وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تم نشرها في المقاطعة من فرض سيطرتها الفعالة المتواصلة على كاتنغا بأكملها، أو أن تحد بشكل كبير من قدرة مايي - مايي على التحرش بالسكان المحليين واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة غير مشروعة. ومن المحتمل أن يشكل انعدام سلطة الدولة وحدوث التوترات بين المجموعات الإثنية تهديداً خطيراً لأمن العملية الانتخابية.

٢٦ - وفي جنوب كاتنغا، هناك قلق خشية اشتداد التوترات الإثنية أثناء العملية الانتخابية. وفي بعض المدن، ازداد عدد الجماعات الشبائية المسلحة التي يحتل أن يؤدي خطايا المناهض لـ 'غير السكان الأصليين' واستعدادها للجوء للعنف إلى خلق جو من الخوف أثناء الانتخابات وإلى إشعال نيران العنف الإثني.

٢٧ - ولا تزال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية سيئة التجهيز والدعم، وتعتقد البعثة أنه يلزم وجود عسكري أقوى للمساعدة في تأمين الانتخابات بالعديد من الجهات الرئيسية في كاتنغا. ولا تتوافر للبعثة، بمستواها الراهن، القدرة على المساعدة في توفير الأمن أثناء الانتخابات في شمال ووسط كاتنغا، أو لإجلاء موظفي الانتخابات وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة من تلك الجهات المضطربة، وكذلك من مبوجي - مايي وحواليها. ولهذا أوصي مرة أخرى مجلس الأمن بإيلاء النظر جيداً في الإذن بنشر لواء إضافي مؤلف من ٢ ٥٨٠ فرداً للانضمام إلى البعثة، بحيث يتألف من مقر قيادة، وثلاثة كتائب، وموارد كافية، تشمل مستشفى من المستوى الثاني، وسرية هندسية، ووحدة مروحيات للمراقبة، ووحدة مروحيات للخدمات.

٢٨ - وسوف يركز اللواء جهوده في المقام الأول على التصدي لتهديد مايي - مايي في محور ناينز - كبالو - كونغولو - موبا الشمالي ومحور بويتو - ميتوبا - مانونو الأوسط.

وتلزم كتيبة واحدة وموارد كافية لمقر قيادة للقيام بالتالي: تأمين مطار كاليمي؛ وتوفير بيئة آمنة للعملية الانتخابية؛ ومراقبة حظر الأسلحة في المطار والموانئ على بحيرة تنجانيقا - موبا؛ ومنع انتقال العناصر المسلحة من جنوب كيفو إلى كاتنغا؛ ومراقبة مايي - مايي في شمال ووسط كاتنغا وتشجيعهم على الانضمام لعملية الإدماج، أو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتوفير قدرة إجلاء للبعثة والموظفي الأمم المتحدة الآخرين الموجودين في شمال كاتنغا وكسايس.

٢٩ - وسوف تُنشر كتيبة ثانية في بلدة كامينا الجنوبية من أجل: حماية مدرج المطار؛ وتوفير بيئة آمنة للعملية الانتخابية في نطاق جهة عملها؛ ومراقبة مليشيات مايي - مايي في الجنوب وتشجيعها على المشاركة في عملية الإدماج أو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ودعم وتوجيه القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في كامينا. وسوف تقوم كتيبة ثالثة بنشر سريتين، واحدة لحماية منشآت الأمم المتحدة في مطار لوبومباشي، مع الاحتفاظ باحتياطي اللواء مع السرية الأخرى ومقر قيادة الكتيبة في لوبومباشي. ويقوم الاحتياطي أيضا بدعم وحدات الشرطة المشكلة التي تنشر في الجهة.

نزع أسلحة الجماعات المسلحة الأجنبية وإعادةها إلى أوطانها

٣٠ - في أعقاب بلاغ ١٦ تموز/يوليه الصادر عن الحكومة الانتقالية، القائل بأنها ستتحذ إجراءات قسرية لنزع أسلحة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بدأ ظهور توافق في الآراء داخل الحكومة الانتقالية حول كيفية معالجة مشكلة الجماعات المسلحة الأجنبية، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وعقد يوم ٥ آب/أغسطس اجتماع في بوكافو، بين ممثلي الحكومة الانتقالية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والبعثة، لمناقشة طرائق تشجيع عودة محاربي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى رواندا طواعية، وفقا لإعلان روما الصادر في ٣١ آذار/مارس.

٣١ - وفي نفس الوقت، وكما ورد في الفقرات ٢٠ إلى ٢٣ أعلاه، لا تزال العمليات المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة في شمال وجنوب كيفو تحد من قدرة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على المناورة في المناطق الأكثر اكتظاظا بالسكان ومن قدرتها على تهديد المدنيين. وهذا القرار الجديد الذي اتخذته الحكومة الانتقالية والقاضي باتخاذ عمل عسكري أشد قوة يستحق الدعم النشط من المجتمع الدولي، وعلى وجه التحديد، بتعزيز القدرات العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٢ - وينبغي أيضا تشجيع الحكومة الانتقالية على أن تخطو خطوات أكثر حسما بصدد استخدام مواردها لتوطيد سلطة الدولة ولإقامة آليات أمنية فعالة في الجهات التي لم يعد فيها

وجود للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وهذا الجانب يصبح ملحا بشكل متزايد، إذ ربما يؤثر تنامي الانشقاق بين بعض قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والشروط المسبقة التي طرحتها تلك الجماعة تأثيرا إضافيا على تنفيذ إعلان روما. وواصلت البعثة جهودها لاغتنام أي فرص لإعادة محاربي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومن يعولونهم إلى أوطانهم سلميا. وتناقش البعثة مع بعض قادة المحاربين الروانديين ومع الحكومة الانتقالية الطرائق الفنية لإعادة، ونشرت البعثة القرار الذي اتخذته الحكومة الرواندية القاضي بعدم محاكمتها لأي محارب عائد كان عمره ١٤ عاما أو أقل وقت وقوع الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤.

إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٣ - في تموز/يوليه أعدت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء في إصلاح قطاع الأمن، خطة للمرحلتين الثانية والثالثة لدمج الجيش. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الخطة إلى تشكيل ١٢ لواء مُدمجا إضافيا - بمعدل ستة ألوية في كل مرحلة، قبل إجراء الانتخابات، وبذلك يصبح العدد الكلي للألوية المدمجة ١٨ لواء. وسوف تنشر تسعة من هذه الألوية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وثلاثة في إيتوري، وثلاثة في شمال كيفو، وثلاثة في جنوب كيفو، بينما تنشر تسعة ألوية أخرى في أماكن أخرى من البلد. ومن المتوقع أن يكون اللواء السادس والأخير من المرحلة الأولى لدمج الجيش جاهزا للنشر في أواخر أيلول/سبتمبر.

٣٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى نشر اللواء الرابع المدمج في إيتوري، والخامس في شمال كيفو. وللأسف، فإن تفشي وباء الكوليرا بين جنود اللواء الرابع، وعدم انتظام دفع المرتبات ونقص الأغذية وأنواع الدعم الأخرى لهؤلاء الجنود أثارت القلق بشأن انعدام الإشراف والسيطرة على دمج هذه الألوية، من جانب الحكومة الانتقالية والشركاء الدوليين في إصلاح قطاع الأمن.

٣٥ - ومن المنتظر أن يكتمل بحلول كانون الأول/ديسمبر تعداد للجيش على المستوي الوطني يجريه حاليا فريق من جنوب أفريقيا. وتبين النتائج الأولية أنه أمكن تحديد هويات أقل من نصف المحاربين الذين أعلنت الحكومة الانتقالية في البداية أن عددهم ٣٥٠.٠٠٠ محارب. وفي نفس الوقت، يعكف الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، على وضع خطة إصلاح إداري للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تشمل إعداد هيكل للمرتبات وتقييما للتدريب اللازم لمختلف الرتب.

٣٦ - كما تعمل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة في تعاون وثيق على رسم استراتيجية لدعم وإدامة الألوية المدمجة التسعة التي ستُنشر شرقي جمهورية الكونغو

الديمقراطية لإجراء عمليات مشتركة مع البعثة. وستتمركز تلك الأولوية بالقرب من وحدات البعثة بغرض تيسير تدريبها على العمليات المشتركة. وسينصب التركيز في الأمد القصير على مراقبة الحدود والموارد الطبيعية في إيتوري، وتقييد تحرك عناصر تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا في شمال كيفو، ومراقبة المناطق التي جلت عنها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بعد العمليات المشتركة التي قامت بها البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومساعدة الشرطة الوطنية الكونغولية على توفير الأمن للسكان في جنوب كيفو. بينما سينصب التركيز في الأمد المتوسط على مراقبة مناطق المناجم والقضاء على الخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة بإيتوري وتقييد وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مناطق معينة بالنظر إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج والتأهيل.

٣٧ - ويقتضي تنفيذ هذه الخطة تجهيز ودعم الأولوية المدججة بشكل كاف. وسيشمل هذا الدعم المتواصل الأغذية والأدوية والوقود، والملبس والمعدات الفردية، ومعدات الاتصالات، والمركبات والأجهزة البحرية. ويُقترح أن تركز الحكومة الانتقالية على توفير الأسلحة والذخيرة، والمعدات البصرية، وأماكن الإيواء والتجهيزات الطبية. وبسبب انعدام البنية التحتية في البلد، قد يتعين توفير آلية لتيسير إدارة هذا الدعم وتوزيعه. وتمثل الجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا وبلجيكا وأنغولا من أجل إصلاح القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عنصرا حيويا وهي محل ترحيب واسع النطاق. لكن الدعم المتزايد المتواصل الذي تقدمه الجهات المانحة للمهمة الحاسمة الأهمية المتمثلة في تعزيز قدرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وضمان فعاليتها، وسير أعمالها في الأجل الطويل أمر حيوي لضمان الأمن والاستقرار الدائم في البلد. وسيشكل التقدم الذي ستحرزه القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ضمان توليها المسؤولية الفعلية عن الأمن في جميع أرجاء البلد أيضا مؤشرا أساسيا في توجيه استراتيجية جلاء البعثة.

٣٨ - وفي غضون ذلك، افتتحت اللجنة الوطنية المكلفة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مراكز توجيهية إضافية للمقاتلين، بما في ذلك بالقرب من مراكز الإدماج الستة العاملة حاليا، وذلك لخفض تكاليف نقل المقاتلين السابقين الذين فضلوا الالتحاق بصفوف الجيش. ومع أن البنك الدولي بصدد معالجة مسألة نقل المقاتلين من مواقعهم الأصلية إلى مراكز الإدماج التابعة للجيش، ما زال نقل الوحدات المدججة من هذه المراكز إلى مناطق انتشارها يؤخر هذه العملية.

إصلاح الشرطة

٣٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز عنصر الشرطة التابع للبعثة مزيداً من التقدم في أداء مهمته المتمثلة في مساعدة الشرطة الوطنية على إتمام استعداداتها لتوفير الأمن للعملية الانتخابية. وفي غضون ذلك، وبعد تقييم للتحديات الأمنية التي طرحتها أنشطة تسجيل الناخبين الجارية، زادت الحكومة الانتقالية عدد أفراد الشرطة المدربين اللازم لتوفير الأمن للعملية الانتخابية من ٣٢ ٠٠٠ فرد إلى ٣٩ ٠٠٠ فرد، من بينهم ١٨ ٥٠٠ ضابط ووحدات متخصصة أخرى لمكافحة الشغب. وحتى ١٦ أيلول/سبتمبر، كان المعلمون التابعون للشرطة الوطنية الذين دربتهم البعثة قد نظموا دورات لتجديد المعلومات لما يزيد على ١٤ ٩٠٠ ضابط من العدد المطلوب من ضباط الشرطة. وتولت وكالة الحكومة اليابانية للتعاون الدولي تمويل تدريب نحو ٧٠٠ ٤ منهم.

٤٠ - ويعمل ضباط الشرطة التابعون للبعثة الآن في موقع واحد مع المفتش العام للشرطة وعشرة من المفتشين الإقليميين الأحد عشر، حيث يقدمون لهم المشورة التقنية بشأن مختلف أوجه مجال حفظ الأمن والنظام. كما أكملت البعثة تدريب نحو ٦٧٤ فرداً من أفراد مكافحة الشغب في بوكافو، ومِتادي، ومبوجي مايي، وسُجرون برامج تدريبية مماثلة في مَبِنداكا، ومبوجي، مايي، وكِنَدو، وكينشاسا، خلال الأسابيع القادمة. ويجري إكمال جهود البعثة بالدعم الثنائي الذي تقدمه أنغولا وفرنسا والمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، الذين يضطلع خبراءهم ببرامج تدريبية منفصلة في مجال مكافحة الشغب ومهام وحدات مكافحة الإرهاب.

٤١ - وفي تلك الأثناء، يستعان بضباط الشرطة الوطنية المدربين في مجال توفير الأمن للعملية الانتخابية في المناطق التي يتم فيها تسجيل الناخبين، بما في ذلك نقل المواد الانتخابية وتأمينها وحماية مسؤولي اللجنة الانتخابية المستقلة وأماكن تسجيل الناخبين، وكذا حفظ الأمن والنظام. لكن توقف بعض هذه الأنشطة، بسبب التأخير في دفع البدلات اليومية التي تعهدت الحكومة الانتقالية بدفعها لأفراد الشرطة الذي يوفر الأمن للانتخابات. ومن المحتمل أن تفضي عملية التحقق من هوية أفراد الشرطة الوطنية، الجارية حالياً في كينشاسا، إلى وضع جداول المرتبات اللازمة لتيسير دفع المرتبات بصورة منتظمة.

٤٢ - وفي غضون ذلك، لم تحقق الجهات المانحة إلا تقدماً ضئيلاً في توفير الموارد المتعهد تقديمها، دعماً لأمن العملية الانتخابية، إلى صندوق المساهمات الذي يدير شؤون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحتى ٦ أيلول/سبتمبر، لم يرد إلا ٧,٦ ملايين دولار من مجموع ٤٨,٤ مليون دولار تعهدت بها الجهات المانحة. وواصل البرنامج الإنمائي استخدام الأموال

المتاحة لاقتناء التجهيزات غير المهلكة ومعدات الاتصالات اللازمة للشرطة الوطنية. وفي الوقت ذاته، دفعت الحكومة الانتقالية مبلغ ١,٦ مليون دولار من أصل ٤ ملايين دولار تعهدت بها.

الحالة الإنسانية

٤٣ - على الجبهة الإنسانية، يجري إعداد خطة العمل الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بميزانية أولية قدرها ٨٠٠ مليون دولار. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الخطة في إنقاذ الأرواح والحد من ضعف السكان أمام المخاطر وتيسير المرحلة الانتقالية، ومعالجة مسألة إعادة الإدماج على ألها مسألة شاملة. وتستند الخطة الوطنية إلى خطط عمل إقليمية أعدها الموظفون المعنيون بالمساعدة الإنسانية والتنمية في جميع أنحاء البلاد بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة. وقد اختيرت جمهورية الكونغو الديمقراطية لتجربة مبادرة مبادئ العمل الإنساني والممارسات الإنسانية الجيدة، ووفقاً لمبادئ هذه المبادرة، فإن الجهات المانحة مدعوة إلى تخصيص الأموال اللازمة للمساعدة الإنسانية وأنشطة المرحلة الانتقالية من خلال خطة العمل الإنساني وحدها. ومن دواعي القلق البالغ أنه حتى ٦ أيلول/سبتمبر، لم يرد إلا ٩٢ مليون دولار، أي ٤٨ في المائة من مبلغ ١٩٣ مليون دولار المطلوب لعملية النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٥، بينما يواجه البلد أزمة إنسانية عصبية.

٤٤ - وتوفر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة لنحو ٣٨٨ ٠٠٠ لاجئ كونغولي يوجدون في كل البلدان التسعة التي لها حدود مشتركة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن بين هذا العدد يوجد ١٥٢ ٠٠٠ في جمهورية تنزانيا المتحدة و ٤٠٠ ٠٠٠ في رواندا و ٣٠ ٠٠٠ في بوروندي. وقد ساهمت عملية تسجيل الناجين وكذا تناقص حصص الأغذية في مخيمات اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة وانتهاء السنة الدراسية في الزيادة الأخيرة في عدد اللاجئين العائدين. غير أن استمرار انعدام الأمن في كينغو دفع بالمفوضية إلى التحذير من عودة هؤلاء اللاجئين قبل الأوان. وفي آب/أغسطس، اجتمعت المفوضية بممثلين عن حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة لمناقشة هذه المسألة؛ وتعترم الحكومتان بدء دعم عمليات العودة الطوعية في أيلول/سبتمبر. وتقدم البعثة دعمها لإعداد مناطق العودة وتوفير الدعم اللوجستي للمفوضية.

٤٥ - كما تقدم أوساط المساعدة الإنسانية مساعدتها دعماً لعودة المشردين داخليا في إقليم إيتوري. فخلال شهر آب/أغسطس، قدمت منظمات غير حكومية المساعدة من أجل عودة ما يزيد على ٣ ٠٠٠ أسرة إلى مناطق تقع في إقليم دجوغو، وعودة أكثر من ١ ٠٠٠ أسرة

خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس إلى إقليم إيتوري من محور بني - إرنغيي. ومن المرتقب أن تعود ٢٠٠٠ أسرة إضافية خلال الأشهر القليلة المقبلة.

٤٦ - وتتولى البعثة أيضا التصدي لظاهرة سوء التغذية المنتشرة على نطاق واسع في السجون الكونغولية، بالرغم من أن أوساط المساعدة الإنسانية عازفة عن تقديم وجبات غذائية في المؤسسات. ونظمت البعثة مبادرات أو دعمتها في هذا الصدد في مباجي مايي، ولويامباشي، وكيسنغاني، وبونيا. وتُنفق أموال البعثة المخصصة للمشاريع ذات الأثر السريع لإصلاح السجون التي تعاني من ظروف سيئة للغاية، ومن بينها السجون الموجودة في لوباماشي، وكندو، وكينشاسا، وكيسنغاني.

حقوق الإنسان

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة تحقيقات في عدد من الهجمات التي شنتها جماعات مسلحة ضد قرى في جنوب كيفو. ففي أواخر شهر تموز/يوليه، علم فريق متعدد التخصصات أن ما لا يقل على ٥٠ مدنيا، معظمهم من النساء والأطفال، قُتلوا وشُرد نحو ٣٠٠٠ شخص عقب هجوم شنته يوم ٩ تموز/يوليه جماعة مسلحة على قرية كابنغو في إقليم بونياكيري. وفي شمال كيفو، تواصل فرق البعثة رصد الحالة الأمنية المتقلبة السائدة في إقليمي روتشورو وماسيسي. فقد أدت المصادمات المتكررة بين جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة النشطة في هذه المنطقة إلى خسائر عديدة في صفوف المدنيين. وفي كاتانغا، ما زالت جماعة مايي - مايي أحد أهم مصادر انعدام الاستقرار في هذه المقاطعة، حيث حققت البعثة في عدة قضايا تتعلق بأعمال القتل أو الاغتصاب أو اختطاف المدنيين التي ارتكبتها هذه الجماعة.

٤٨ - وما زال انتشار ظاهرة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في عدة مقاطعات أحد مصادر القلق الرئيسية. ويرتكب هذه الأعمال أساسا جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفراد الشرطة. وما فتئت البعثة تعمل في تعاون وثيق مع شركائها المحليين للتوعية بقضية العنف الجنسي وتواصل محاولة إقناع السلطات القضائية بضرورة اعتقال مرتكبي هذا النوع من العنف ومقاضاتهم. وتسخر البعثة أموال مشاريعها ذات الأثر السريع لدعم المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة إلى المجني عليهم.

٤٩ - وما زالت تحديات عديدة قائمة تتمثل في مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، ولا سيما بسبب قلة قدرة المدنيين والسلطات القضائية العسكرية على إجراء تحقيقات مستقلة وشاملة وتوفير الحماية للمجني عليهم والشهود. وبعد اغتيال أحد الناشطين في مجال

حقوق الإنسان في بوكافو شهر تموز/يوليه، تدخل قائد عسكري في عملية التحقيق وأمر بإطلاق سراح المشتبه فيهم، وهو ما أظهر عدم وجود جهاز قضائي مستقل.

حماية الأطفال

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرت محادثات بين السلطات الوطنية والبعثة وشركاء آخرين معنيين بمجال حماية الأطفال وتوفير بدائل حبس المشتبه فيهم من الأحداث، وإصلاح قانون جناح الأحداث لعام ١٩٥٠.

٥١ - ونتيجة لعملية الدمج، سجلت البعثة وشركاؤها المعنيون بمجال حماية الأطفال زيادة في عدد الأطفال الذين غادروا صفوف الجماعات المسلحة. فالفترة الفاصلة بين كانون الثاني/يناير ونهاية آب/أغسطس، مر أزيد من ٢٠٠٠ طفل عبر مراكز العبور في شمال كيفو، ومن بينها بيني، ونحو ٨٠٠ طفل عبر المراكز في جنوب كيفو. ومن التحديات الرئيسية التي لا تزال قائمة استحداث برامج إعادة إدماج مستدامة تشمل التعليم والتدريب على المهارات والمشاريع المجتمعية لصالح الأطفال المفرج عنهم من قبل الجماعات المسلحة، خاصة بالنظر إلى القدرة المحدودة على تلبية الاحتياجات المتبقية. وثمة دلائل موثوقة في بعض المناطق على استمرار مضايفة الأطفال المفرج عنهم من قبل الجماعات المسلحة والتهديد بإعادة تجنيدهم، بينما ما زال انعدام الأمن يعيق عملية إعادة الأدماج.

٥٢ - وما زالت المزاعم المتعلقة باغتصاب القصر، ومن بينهم فتيات صغيرات للغاية، مسألة تبعث على القلق الشديد. وقد شاركت البعثة بانتظام في أعمال لجان إقليمية معنية بالعنف الجنسي، كوسيلة لتعزيز الدعم المقدم للأطفال ضحايا الاغتصاب. وفي حين وصلت حالات اغتصاب قليلة إلى المحاكم، نجد أن معظمها إما لا يُتابع أو يتم تسويته خارج المحكمة، كما حدث في قضية فتى في السابعة عشرة من عمره اغتصبه أحد جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منتصف آب/أغسطس في جنوب كيفو وحالات أخرى وردت أنباء عنها في شمال كاتانغا.

سيادة القانون

٥٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة الدعم لمكتب المدعي العام في كينشاسا من أجل إعداد برنامج تدريبي للقضاة العسكريين والمدنيين في مجال أخلاقيات إقامة العدل في إطار برنامج تجريبي من المتوقع أن يبدأ في أيلول/سبتمبر في كينشاسا. كما تدعم البعثة وضع برنامج مماثل تتولاه وزارة الداخلية موجه إلى معالجة دور السلطات المحلية في إقامة العدل.

الإعلام

٥٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت محطة إذاعة أو كابي في بث برامج إضافية على موجتها القصيرة مخصصة لتوعية الناخبين بأمور العملية الانتخابية. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، بدأت هذه المحطة برامج بث جديدة تتصل بالانتخابات، بما في ذلك إجراء المقابلات مع ممثلي الأحزاب السياسية، ومواضيع التربية الوطنية، وبرامج تسلط الأضواء على برامج المرشحين.

٥٥ - قامت البعثة بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي ومشروع دعم العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بإنتاج العديد من أفلام الفيديو القصيرة عن العملية الانتخابية باللغات الوطنية الخمس، ويجري بثها محليا على نطاق واسع عبر ٣٠ محطة تلفزيونية وطنية.

مفهوم البعثة المتكاملة

٥٦ - يجري حاليا اتخاذ تدابير من أجل تعزيز دور الفريق القطري للأمم المتحدة، منها تعيين رئيس جديد لمكتب المنسق المقيم وتحديد الاحتياجات من الموظفين الإضافيين. كما يجري استعراض هيكل التنسيق القائم، الذي يدعمه الفريق القطري ويضم أزيد من ١٥ فريقا قطاعيا مشتركا مؤلفا من ممثلين للحكومة والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والبعثة ومنظمات غير حكومية، وذلك لكفالة تحقيق أقصى قدر من الفعالية في استخدام الموارد التي يقدمها المانحون. كما يعكف الفريق القطري على وضع خطط انتقالية إقليمية لكل مقاطعة من أجل بناء الثقة في عملية السلام بتحديد الإجراءات الفورية التي يعتزم المجتمع الدولي اتخاذها على المستوى الإقليمي عقب إجراء الانتخابات. وسوف تركز تلك الخطط على برامج لتحسين الأحوال الاقتصادية في المجتمعات المحلية الضعيفة.

٥٧ - وقد قام البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع وزارة الخارجية، بدعم تنظيم دورة تدريبية مدتها تسعة أيام لصالح ١٥ من رؤساء البعثات الدبلوماسية الجدد، تركز على المراسم، والعلاقات الدولية، والأمن الدولي، والتعاون الإنمائي. علاوة على ذلك، قام البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع الحكومة الانتقالية، بتنظيم حلقة دراسية عن الشفافية والأخلاقيات والحكم الرشيد لصالح ٥٥٠ من المعينين الجدد في المؤسسات العامة. وشملت مواضيع الحلقة إدارة القطاع العام، والمبادئ القانونية، وأنظمة مكافحة الفساد، والعلاقات المؤسسية بين المؤسسات والوزارات المعنية.

رابعا - المسائل التأديبية

٥٨ - عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٧/٥٩، تقوم البعثة بالاستعدادات اللازمة كي يتم بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر نقل جميع التحقيقات والادعاءات المتبقية ذات الصلة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، وكذا قدراتها التحقيقية، من مكتبها المعني بمعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ويتعاون المكتبان تعاوناً وثيقاً من أجل كفالة سلاسة عملية النقل. وبحلول كانون الأول/ديسمبر، ستحل وحدة السلوك والانضباط محل المكتب المعني بمعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وستنظر الوحدة في قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين وأشكال سوء السلوك الأخرى.

٥٩ - وفي الفترة من ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أفضل المكتب المعني بمعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين أزيد من ١٠٠ تحقيق وقدمها إلى إدارة عمليات حفظ السلام. ونتيجة للتحقيقات، وجه الاتهام إلى عشرة موظفين تم وقف ستة منهم دون صرف المرتب ووقف اثنين مع صرف المرتب، بانتظار صدور القرارات التأديبية النهائية. وفُصل ثلاثة من متطوعي الأمم المتحدة دون سابق إنذار ووجه توبيخ إلى متطوعين اثنين. وقد أذنت إدارة عمليات حفظ السلام بإعادة ٢٥ فرداً من العسكريين إلى أوطانهم لأسباب تأديبية، ومنهم بعض قادة الوحدات. وفي أيلول/سبتمبر، قام بلد مساهم بقوات بسحب وحدة للشرطة المشككة قوامها ١٢٠ فرداً بسبب توجيه اتهامات بالاستغلال الجنسي إلى العديد من أفرادها.

٦٠ - وفي ظل التوجيه العام الصادر من مقر قيادة البعثة، يتولى رؤساء المكاتب الإقليمية للبعثة مسؤولية وضع وتنفيذ خطط عمل إقليمية من أجل منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، كل في منطقتهم. ولذلك، طُلب إلى كل رئيس مكتب أن يعمل بصورة منتظمة على استكمال قائمة مرجعية عن خطة العمل الإقليمية وأن يقدمها إلى المكتب المعني بمعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين. كما قامت البعثة بوضع برنامج تدريبي بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين يجري توسيعه كي يشمل جميع الموظفين بما يتماشى وسياسة التدريب الشاملة لدى إدارة عمليات حفظ السلام. كذلك، كُلف كل من قائد القوة ومفوض الشرطة بمهمة وضع وتنفيذ خطط عمل إقليمية ماثلة. وطُلب إلى قادة الألوية والقطاعات والوحدات أن يواظبوا على استكمال قائمة مرجعية لخطة العمل الإقليمية وأن يقدموها إلى المكتب المذكور.

٦١ - وتقوم شبكة مراكز التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، التي ترأسها البعثة باتباع نهج مشترك من أجل مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويجري وضع معايير وإجراءات مشتركة في ستة مجالات رئيسية، هي: مدونة

السلوك؛ ومواد التدريب واستراتيجياته؛ وتوحيد الإجراءات المتعلقة بإحالة الشكاوى داخل وكالة من الوكالات؛ والتواصل مع المجتمعات المحلية؛ وتوحيد الإجراءات لشركاء وكالات الأمم المتحدة المنفذين وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية امتثالاً لما جاء بنشرة الأمين العام (ST/SGB/2003/13) المتعلقة بالتدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ وإحالة الشكاوى التي تتلقاها إحدى الوكالات بشأن حادث يتورط فيه موظف بوكالة أخرى. علاوة على ذلك، يجري التخطيط لبرنامج تدريبي لصالح رؤساء الوكالات ومراكز التنسيق.

٦٢ - وقامت البعثة مؤخراً بإنشاء فريق عامل معني بالعنف الجنسي يرأسه المكتب المعني بمعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ويتولى وضع طائفة من برامج التدريب والدعوة لصالح أفراد الجهاز العسكري والشرطة والقضاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذا استعراض التشريعات القائمة ذات الصلة بالموضوع. كما يعكف الفريق على توحيد جميع الأنشطة والمعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي في مختلف أقسام البعثة، ويقوم بالتنسيق مع المحافل المشتركة بين الوكالات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٦٣ - وفي إطار النهج الذي تتبعه البعثة في مساعدة ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين، يجري تنفيذ أول مشروع من بين عدة مشاريع سريعة الأثر في هذا المجال. ومن المقرر إنشاء نظام يكفل إحالة ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين على أساس كل حالة على حدة، إلى منظمة غير حكومية تتولى تقديم الدعم اللازم. كما أنشأت البعثة قاعدة بيانات لتسهيل تقديم الدعم إلى الضحايا فرادى.

خامساً - الجوانب الإدارية

٦٤ - منذ أواخر حزيران/يونيه، ينصب التركيز الأساسي للبعثة على تقديم المساعدة إلى العملية الانتخابية، ولا سيما الدعم اللوجستي من أجل توزيع واسترداد المواد والأفراد المرتبطين بعملية تسجيل الناخبين. وقد شكل تقديم الدعم لعملية تسجيل الناخبين بمواعيدها النهائية المتقاربة تحدياً آخر أُضيف إلى ما تواجهه البعثة فعلاً من تحديات لوجستية هائلة بسبب وعورة الأرض وحجم البلد وشدة محدودية هياكله الأساسية. وعلى الرغم من أن البعثة قد وجهت جزءاً كبيراً من جهودها اللوجستية لدعم عملية تسجيل الناخبين، فإن قلة الموارد المتاحة لها في مجال النقل، مقارنةً بسخامة المهمة الانتخابية، قد ساهمت في تكرار التأخر في إنشاء مراكز التسجيل.

٦٥ - وما زال النقص في عدد الموظفين يعيق قدرة البعثة على الاستجابة للمتطلبات العديدة التي تملها العملية الانتخابية والعمليات العسكرية الشاقة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، علاوة على الاضطلاع بباقي الأنشطة التي كُلفت بها. وكما سبق أن ذكرت في تقرير السابِق (S/2005/506)، تعاني البعثة من ارتفاع معدل تناقص أفراد البعثة وصعوبات في تعيين موظفين مؤهلين. وقد خفف من حدة هذا المشكل وجود تعاون بين العنصرين العسكري والإداري شمل تعيين أفراد عسكريين لتعزيز صفوف زملائهم المدنيين. إلا أن العناصر اللوجستية تُستخدم الآن إلى أقصى طاقتها. وتعكف البعثة على استعراض وسائل تعجيل عملية تعيين موظفين دوليين للاضطلاع بالمهام الرئيسية في المجالين الإداري والتقني، وستلتمس في الميزانية المقبلة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الموافقة على زيادة إضافية في الوظائف المخصصة للعناصر البشرية الوطنية داخل البعثة.

٦٦ - وتواصل تعزيز التعاون بين البعثة وعملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة في السودان، في مجالات منها النقل الجوي، وعمليات نشر القوات وتناوبها، وتخزين المركبات والمعدات. كما تسعى البعثات الثلاث إلى زيادة تعاونها فيما يتعلق باستئجار طائرة ركاب ذات طاقة استيعابية عالية من أجل استخدامها في عمليات تناوب الجنود؛ وإنشاء مكتب مشتريات إقليمي يعمل فيه موظفون من البعثات الثلاثة؛ وتحسين مرفق بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عنتيبي، بأوغندا، الذي يقدم الخدمات فعلا إلى كل من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، كي يكفل إيواء الجنود أثناء عملية العبور ويشكل نقطة الدخول الرئيسية للشحنات الموجهة إلى البعثات الثلاثة جميعا، في حملة مهام أخرى.

سادسا - الجوانب المالية

٦٧ - مثلما أوضحت في تقرير السابِق الذي قدمته إلى مجلس الأمن (S/2005/506)، الفقرة ٨٠)، أذنت لي الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٥/٥٩ بء، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٨٠٠ ١٨٧ ٣٨٣ دولار للإنفاق على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ويجري الآن إعداد الميزانية التي اقترحتها لتلك البعثة لفترة الاثني عشر شهرا الكاملة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بما في ذلك احتياجات دعم الانتخابات وأفراد الشرطة المدنية الإضافيين الذين أذن بهم المجلس بموجب قراره ١٦٢١

(٢٠٠٥)، وسوف تقدم تلك الميزانية إلى الجمعية العامة قريباً لتستعرضها وتتخذ إجراء بشأنها.

٦٨ - وسوف أطلع المجلس، في إضافة إلى هذا التقرير، على الآثار المالية الناشئة عن مقترح نشر لواء كاتانغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٩ - واعتباراً من ٣١ آب/أغسطس، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ١,٣٥٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٣,١٨٧,٢ مليون دولار.

٧٠ - ومنذ إنشاء الصندوق الاستئماني لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تلقى ذلك الصندوق تبرعات بمبلغ ١,٤ مليون دولار، في حين بلغت النفقات حتى اليوم مليون دولار. وعندما تقوم الحكومة الانتقالية بتعيين إدارة محافظة إيتوري، سيكون الصندوق الاستئماني لدعم لجنة إعادة السلام إلى إيتوري، الذي أنشئ في تموز/يوليه ٢٠٠٣، قد استوفى أغراضه. وعقب إجراء مشاورات مع الجهات المانحة، أذنت باستخدام الرصيد المتبقي من التبرعات للصندوق الاستئماني، البالغ نحو ٦٧ ٧٠٠ دولار، في دعم إدارة محافظة إيتوري.

سابعاً - ملاحظات وتوصيات

٧١ - على الرغم من حالات التأخير الناجمة إلى حد كبير عن المشاكل اللوجستية، تحقق تقدم مشجع حتى الآن في عملية تسجيل الناخبين، وهو ما يشكل خطوة هامة نحو إجراء انتخابات ديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الضرورة بمكان أن تقوم الحكومة الانتقالية والبرلمان باعتماد التشريعات اللازمة، بما فيها قانون الانتخابات، بأقل قدر ممكن من التأخير حتى يتسنى تنظيم الانتخابات في موعد لا يتجاوز حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد، لا بد من استمرار الدعم المشكور الذي يقدمه الشركاء الدوليون إلى العملية الانتخابية. وأود أن أحث المانحين على التعجيل بدفع التبرعات الكريمة التي تعهدوا بتقديمها لتمويل تنظيم الانتخابات. وفي هذه الأثناء، تعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على توسيع دورها الشامل لنطاق البلد في مجال إمداد اللجنة الانتخابية المستقلة بالدعم اللوجستي وغيره من أشكال الدعم التي لا غنى عنها لإنجاح عملية تنظيم الانتخابات.

٧٢ - في غضون ذلك، يجري إحراز قدر كبير من التقدم في مجال تدريب الشرطة الوطنية الكونغولية التي ستولى توفير الأمن أثناء الانتخابات. وعلاوة على ذلك، أنا ممتن لمجلس

الأمن لأنه منح الإذن بإنشاء وحدات شرطة مشكلة إضافية، ستنشر في الأسابيع القادمة وستزيد من قدرة البعثة على المساعدة في توفير الأمن أثناء فترة الانتخابات. غير أنه يلزم، على نحو ما أشرت إليه في تقريره السابق عن البعثة (S/2005/506)، تعزيز قدرة البعثة عسكرياً للتصدي للتهديدات التي تطرحها الجماعات المسلحة في كاتانغا والمساهمة في إشاعة أجواء الأمن اللازمة للانتخابات في هذه المقاطعة المتفجرة. وفي هذا الصدد، أمل أن ينظر مجلس الأمن على النحو الواجب في توصيّي الداعية إلى زيادة قوام قوة البعثة بما قدره ٢ ٥٨٠ جندياً، لكي تضطلع بالمهام المبيّنة في الفقرات ٢٧ إلى ٢٩ أعلاه.

٧٣ - وكفالة اتسام العملية الانتقالية بالمصداقية وحصولها على دعم جماهيري واسع النطاق، لا بد، من توافر الحكم الرشيد الذي يشمل، بصفة خاصة، حُسن إدارة الموارد الطبيعية والأموال العامة، بما فيها الأموال المخصصة للانتخابات، وكفالة الانتظام في دفع مرتبات العسكريين والشرطة والموظفين المدنيين. وفي هذا الصدد، يلزم أن تتعهد الحكومة الانتقالية بالعمل في تعاون وثيق مع شركائها الدوليين لإنشاء آلية تكفل إدارة المالية العامة بشكل سليم شفاف خاضع للمساءلة وتعالج الفساد بفعالية.

٧٤ - وفي حين أن توافر وجود للشرطة والجيش على مستوى جيد من التدريب والتجهيز أمر حيوي لإحلال الأمن، لا يمكن للقانون والنظام أن يسودا ما لم يتواجد جهاز قضائي فعال ومؤسسات إصلاحية فعالة لدعم عمليات إنفاذ القانون. بيد أن العديد من المناطق في البلد تفتقر إلى القدرات اللازمة للاحتجاز وإلى أي محاكم عاملة، مما يجبر سلطات إنفاذ القانون على الإفراج عن جناة يُفترض أنهم خطيرون أو التقدم بطلبات إلى وحدات البعثة لاحتجاز المشبوهين لأسباب أمنية ولحماية المدنيين. ويلزم أن تتخذ الحكومة الانتقالية إجراءات عاجلة لزيادة قدرتها القضائية وضمان ظروف الاحتجاز الإنسانية. وفي هذا الشأن، أدعو السلطات الكونغولية إلى تخصيص ما يكفي من الموارد المالية في الميزانية الحكومية لعام ٢٠٠٦ من أجل تعزيز قطاع العدالة، كما أناشد الجهات المانحة أن تزيد من دعمها لهذا المجال الحيوي.

٧٥ - وينبغي للحكومة الانتقالية أن تقوم، في الأشهر التي تبقّت من عمر المرحلة الانتقالية، بإيلاء الأولوية لبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وتحسين تقديم الخدمات الأساسية إلى السكان. وفي هذا الصدد، ينبغي للحكومة وشركائها الدوليين التركيز على وضع وتنفيذ خطة لإدماج إيتوري على أكمل وجه في باقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في الجوانب المالية والإدارية والأمنية. كما ينبغي للسلطات الانتقالية اتخاذ التدابير اللازمة لضبط استغلال موارد إيتوري الطبيعية لتعزيز إعادة الإعمار والتنمية، وتقديم ثمار من السلم ملموسة

إلى الشعب. وفي هذا الصدد، يتعين أن توضع مهمتان موضع الأولوية، هما استحداث آليات أمنية لحماية المدنيين وتيسير رصد حركة المقاتلين عبر الحدود شرق البلاد وانتهاكات حظر الأسلحة.

٧٦ - وعلى الرغم من المعاناة الهائلة التي يعيشها شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن المجتمع الدولي يولي اهتماما لا يذكر للكارثة الإنسانية المتواصلة التي تشهدها البلاد. غير أن العمل الذي يُضطلع به لإطلاق خطة عمل إنسانية لعام ٢٠٠٦ سعيا لتلبية احتياجات الشعب الكونغولي الأساسية جدير بشديد الثناء، وإني أحث الجهات المانحة على دعم هذه المبادرة الهامة الشاملة وعلى تقديم موارد إضافية على سبيل الاستجابة للنداء الموحد لعام ٢٠٠٥.

٧٧ - وسعت البعثة خلال السنوات الثلاث الماضية إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسريحها وإلى تيسير عودتها الطوعية إلى بلادها الأصلية. فأعيد إلى الوطن من المقاتلين ومعاليمهم زهاء ١٢ ٠٠٠ شخص. وخلال تلك الفترة، حثت البعثة واللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية الحكومة الانتقالية على اتخاذ التدابير الكفيلة بتزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية المتبقية بالقوة وتيسير إعادتها إلى أوطانها. ومما يُبشر بالخير توافق الآراء السائد في أوساط الحكومة الانتقالية بشأن تنفيذ عملية لتزع السلاح بالقوة. غير أنه لا يزال من المتعين على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بناء القدرات الكافية لاتخاذ إجراءات فعالة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وسيؤدي الدعم المالي واللوجستي الدولي الإضافي في هذا المجال دورا فاصلا في تحقيق هذا. وفي غضون ذلك، فإن تعهد حكومتي رواندا وأوغندا العلني والواضح بضمان الأمن والحوافز للعائدين غير المسؤولين عن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، يُشكل أمرا لا بد منه للتشجيع على إحراز تقدم في عمليتي نزع السلاح وإعادة التوطين.

٧٨ - ويحزر بعض التقدم في مجال إصلاح القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يشمل إدماج خمسة ألوية ونشرها، ومن الأهمية بمكان أن تضطلع الحكومة الانتقالية بمسؤولياتها كاملة في هذا المجال الهام. وفي هذا الصدد، أدعو الشركاء الدوليين إلى تقديم المزيد من الدعم لإصلاح القطاع الأمني، وذلك بتلبية الاحتياجات الرئيسية اللازمة لدعم ألوية القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيزها، على النحو المبين في الفقرتين ٣٦ و ٣٧.

٧٩ - ويلزم المضي في بذل الجهود المتضافرة لوضع حد للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بحق

المدنيين في إيتوري، وشمال وجنوب كيفو ووسط وشمال كاتانغا، إذ أن هذه الانتهاكات تقوض إلى حد خطير الجهود المبذولة لترسيخ الاستقرار في هذه المناطق وتؤثر على تنظيم الانتخابات. وتعترم البعثة وموظفو الأمم المتحدة المعنيون بالشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان القيام، في إطار ولاية البعثة المتعلقة بحماية المدنيين، بتنفيذ أنشطة للحماية، لا سيما في المناطق التي لا تضم عددا كافيا من مؤسسات الدولة. وبناء عليه، فإني أشيد بالجهود التي تُبذل لجمع كل عناصر البعثة، جنبا إلى جنب مع الشركاء الآخرين، في إطار مشترك لحماية السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، ستشكل عمليات الردع التي يُنفذها العنصر العسكري التابع للبعثة تكملة لأنشطة الرصد والدعوة والمساعدة والدعم التي ينفذها العاملون في مجالي الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان، ومن الضروري تنسيق الجهود تنسيقا محكما لاستثمار الجهود المشتركة إلى أقصى حد ممكن.

٨٠ - ومن المقرر إجراء الاستفتاء على الدستور قبل انقضاء فترة التمديد الأولى للمرحلة الانتقالية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ويرجح أن يكون البرلمان قد صوت حيثذ على التمديد الثاني والأخير لتمديد هذه المرحلة لفترة ستة أشهر، لمنح اللجنة الانتخابية المستقلة فرصة تنظيم الانتخابات. وفي هذا السياق، أود التوصية بتمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لعام آخر، أي حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، يشمل فترة ما قبل الانتخابات وفترة ما بعد المرحلة الانتقالية مباشرة التي تعقب تنصيب الحكومة الجديدة.

٨١ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاص، ويليام ليسبي سوينغ، ورجال ونساء البعثة، ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين على الجهود الدؤوبة التي بذلوها، غالبا في ظروف كانت حياتهم فيها مهددة بالخطر، في سبيل إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

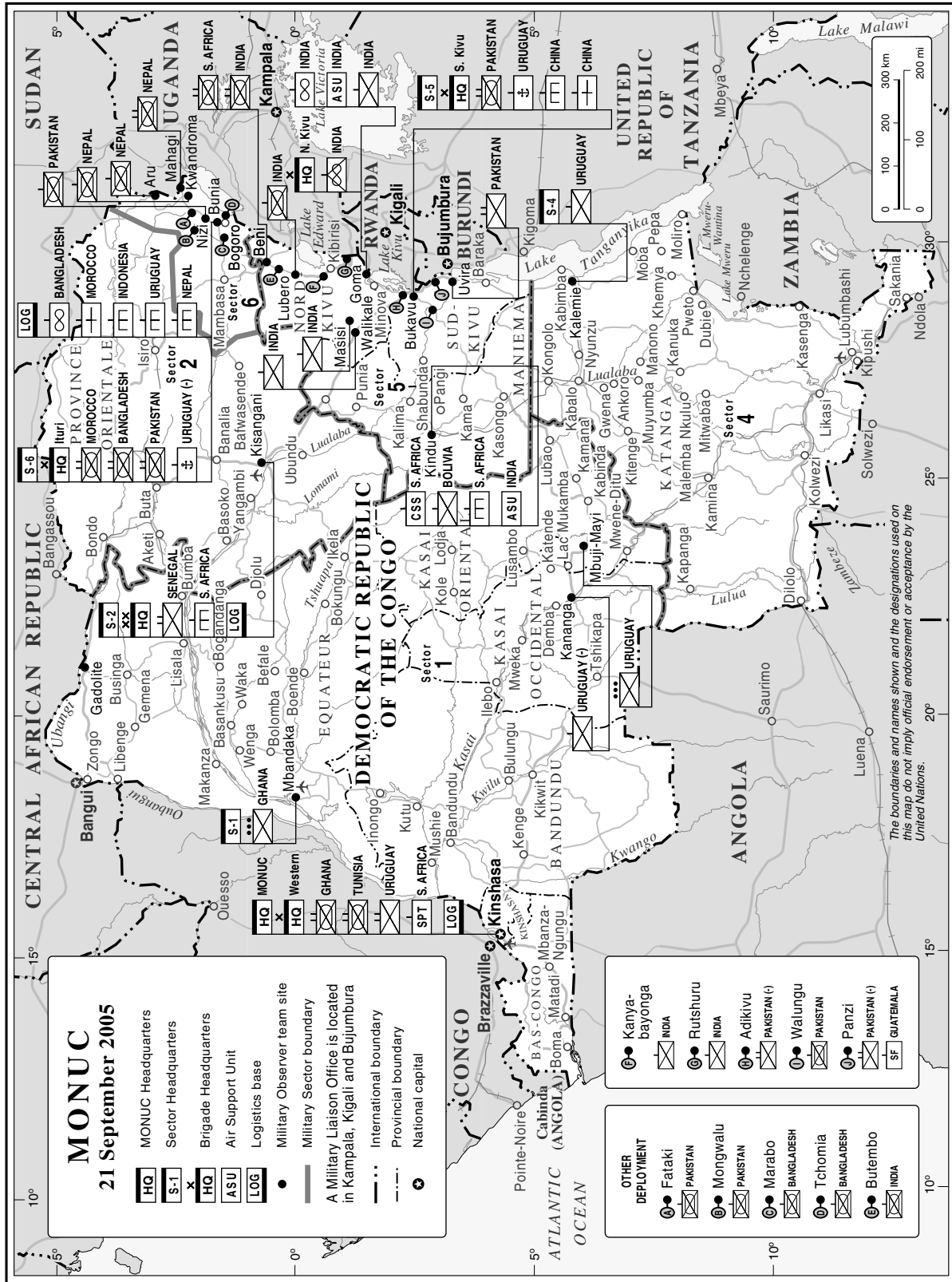
المرفق

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: قوام العنصر العسكري والشرطة المدنية

(في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)

العنصر العسكري					
البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	ضباط الشرطة
الاتحاد الروسي	٢٣			٢٣	٤
الأرجنتين					٢
الأردن	١٩	٦		٢٥	٥
إسبانيا	٢			٢	
إندونيسيا	٩	٤	١٧٥	١٨٨	
أوروغواي	٢٧	٢٠	١٥٢٣	١٥٧٠	
أوكرانيا	٢٣	٣		٢٦	
باراغواي	١٧			١٧	
باكستان	٢٦	١٧	٣٧٥٢	٣٧٩٥	
البرتغال					٥
بلجيكا		٨		٨	
بنغلاديش	١٥	١٠	١١١٨	١١٤٣	
بنن	١٨			١٨	١٢
بوركينافاسو	١٢			١٢	٢٤
البوسنة والهرسك	٥			٥	
بولندا	٣			٣	
بوليفيا	٤		٢١٨	٢٢٢	
بيرو	٥			٥	
تركيا					٢٠
تشاد					٦
تونس	٢٣	٣	٤٦٥	٤٩١	
الجزائر	٨			٨	
جمهورية أفريقيا الوسطى					٨
الجمهورية التشيكية	٣			٣	
جنوب أفريقيا	٣	١٥	١٣٩٠	١٤٠٨	

العنصر العسكري					
البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	ضباط الشرطة
الدانمرك	١	١		٢	
رومانيا	٢٢			٢٢	١
زامبيا	١٨	٤		٢٢	
سري لانكا	٢			٢	
السنغال	٧	١٢	٤٥٤	٤٧٣	١٩
السويد	٥			٥	٧
سويسرا		٢		٢	
صربيا والجبل الأسود			٦	٦	
الصين	١٠	٢	٢١٨	٢٣٠	
غانا	٢١	٥	٤٦٠	٤٨٠	
غواتيمالا	٤	٢	١٠٣	١٠٩	
غينيا	٢			٢	٤٣
فرنسا	١	٥	٣	٩	١٢
الكاميرون	٣	١		٤	٩
كندا		٨		٨	
كوت ديفوار					٧
كينيا	٣٠	٤	٥	٣٩	
مالي	٢٦			٢٦	١٤
ماليزيا	٥	١٢		١٧	
مدغشقر					٣
مصر	٨	١٥		٢٣	١٢
المغرب	١	٣	٨٠٠	٨٠٤	
ملاوي	٢٨		١١١	١٣٩	
المملكة المتحدة		٧		٧	
منغوليا	٢			٢	
موزامبيق	١			١	
نيبال	١٩	١	١١٨	١١٣٨	
النيجر	١٨	١		١٩	٣٢
نيجيريا	٢٧	١		٢٨	١٢٣
الهند	٣٨	١٢	٣٤٩٨	٣٥٤٨	
المجموع	٥٤٤	١٨٤	١٥٤١٧	١٦١٤٥	٣٦٨



Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section

Map No. 4121 Rev. 23 UNITED NATIONS
September 2005